مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
JOURNAL OF LEGAL AND ECONOMIC RESEARCH
المجلد: 8 العدد: 2 الشهر: 6، السنة: 2025
ص.ص 483 - 499

البعد الاجتماعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر
دراسة تحليلية تقييمية لتحويلات الاجتماعية لقطاعات :الاسر،الصحة والسكن خلال الفترة 2010-2024

The social dimension of economic policy in Algeria An analytical and evaluative study of social transfers to the household, health and housing sectors during the period 2010-2024

روشو عبد القادر[1]
جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
rouchou2@yahoo.fr
مخبر الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة

مداح محجوبة ريمة [2]
المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلوا(الجزائر)
m.meddah@cu.aflou.edu.dz
مخبر البحث الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ الاستلام: 14-03-2025 | تاريخ القبول للنشر: 17-05-2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على سياسة التحويلات الإجتماعية المعتمدة في الجزائر على إعتبار أنها تمثل بعدا إجتماعيا للسياسة الإقتصادية المنتهجة، حيث ركزت الدراسة على قطاعات السكن، الأسر والصحة خلال الفترة الممتدة من 2010الى غاية 2024. حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تناول الموضوع سواء في جانبه النظري أو التطبيقي .

وخلصت الدراسة الى أنه بالرغم من أهمية الدعم الحكومي المقدم لمختلف فئات المجتمع، إلا أنه يبقى دون فعالية وهذا بسبب عدم إعتماده على دراسات ميدانية ذات جودة تمكن الحكومة من توجيهه لمستحقيه، وبالتالي هناك ضرورة لإصلاح سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة اقتصادية، تحويلات اجتماعية، دعم حكومي، نظام تحويلات.

[1] روشو عبد القادر - مداح محجوبة ريمة

Abstract

This research document aims to shed light on the social transfer policy adopted in Algeria because it represents a social dimension of the economic policy adopted, as the study focused on the housing, family and household sectors. health during the period 2010 to 2024. The descriptive and analytical approach was favored to deal with the subject, whether in its theoretical or practical aspects.

The study concluded that despite the importance of government support given to various groups in society, it remains ineffective and this is because it does not rely on quality field studies that allow the government to l " orient towards its beneficiaries, and therefore it is necessary to reform the social assistance policy in Algeria.

Keywords: economic policy, social transfers, government support, transfer system.

المقدمة:

إن السياسة الاقتصادية هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، وقصد بلوغ الهدف المسطر، تستعمل في ذلك أدوات تعتبر بمثابة فروع لهذه السياسية، وتتمثل أساسا في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية إضافة إلى السياسة الاجتماعية، وفي هذا السياق، يعتبر البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية الجزائرية - ومنذ الاستقلال- الركيزة الاساسية لهذه السياسة، ذلك أنه مستمد من بيان أول نوفمبر 1954 "... إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" (نوفمبر، 1954) ، ومن هنا تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءًا من هذه السياسة والتي توجه إلى قطاعات معينة (سكن، صحة، أسر، مجاهدين، متقاعدين...)، الهدف الأساسي منها هو تحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، في إطار ما سبق عرضه، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي :

ما هو واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر؟ وكيف تطورت خلال الفترة 2010-2024؟

وللإلمام بأهم جوانب هذه الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الإطار النظري للسياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الاجتماعية؟

• كيف تطور حجم الدعم الاجتماعي لقطاعات السكن، الصحة، والأسر في الجزائر خلال الفترة 2010-2024؟

• ما أهمية الدعم الاجتماعي بالنسبة لمجموع النفقات العامة في الجزائر وكذا بالنسبة لحجم الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة؟

• وأخيرًا ما هي أهم متطلبات إرساء نظام فعال للدعم الاجتماعي في الجزائر؟

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح أهمية السياسة الاجتماعية كأحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، وأيضا في تناول واقع الدعم الاجتماعي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بالتركيز على قطاعات السكن، الأسر، والصحة .تم الاعتماد في هذه الدراسة على إحصائيات وزارة المالية، خاصة التقارير المرافقة لعرض مشاريع قوانين المالية للسنوات محل الدراسة، إضافة إلى مصادر أخرى لها علاقة مباشرة بالموضوع .

هيكل الدراسة: بهدف التطرق لاهم جوانب الموضوع، قسمت الدراسة الى المحاور التالية:

امحور الاول: الإطار النظري للسياسة الاجتماعية كأحد مكونات السياسة **الاقتصادية**

المحور الثاني: تحليل تطور حجم التحويلات الإجتماعية في الجزائر لقطاعات السكن، الصحة والأسر خلال الفترة 2010-2024.

المحور الثالث: أهمية حجم التحويلات الاجتماعية بالنسبة للإنفاق العام وحجم الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010-2024.

المحور الرابع: متطلبات فعالية نظام التحويلات الإجتماعية في الجزائر

1. الإطار النظري للسياسة الاجتماعية كأحد مكونات السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الإقتصادية الإطار العام الذي تعمل الدولة من خلاله على صياغة سياسة إجتماعية متكاملة تضمن تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وتوفير الإحتياجات الأساسية الضرورية بفعّالية كخدمة الصحة، السكن، التعليم، ويتم ذلك من خلال الإنفاق الحكومي .

1.1 مفهوم السياسة الاقتصادية

بصفة عامة يقصد بالسياسة الإقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يمتلكها المجتمع لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية معينة، والبحث في أفضل السبل للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف .(حاتم، 2004) كما يعرفها البعض على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية (العدل، مكتبة عين شمس)، في حين يعرفها البعض الآخر على أنها مجموعة الأدوات والأهداف الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية .(عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي، ، 2010).

وعليه يمكن اعتبار أن السياسة الإقتصادية في الأجل الطويل تهدف إلى الوصول إلى عدد من الأهداف والغايات، والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق بين الأفراد والطبقات في مجال المستوى المعيشي .

2.1. مرتكزات السياسة الإقتصادية

تعتبر السياسة الإقتصادية مظهرًا خاصًا من مظاهر السياسة العامة للدولة وترتكز على مايلي: (تومي، 2002).

أولا: التحديد الدقيق للأهداف المراد تحقيقها كالنمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات .

ثانيا: الحرص على أن تكون الأهداف متدرجة ومنسجمة فيما بينها .

ثالثا: تحليل الإرتباط بين الأهداف، حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف يجب وضع نموذج إقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية الكلية.

رابعا: إختيار الوسائل، حيث تكون الوسيلة المختارة مرتبطة بطبيعة الأهداف المرجوة، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الإقتصادية حيث تعتبر السياسة الإجتماعية أحد هذه الفروع.

3.1. مفهوم الدعم الحكومي

إن الدول سواء كانت متقدمة أو نامية تسعى دائمًا إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وذلك من منطلق دورها في تحقيق أهداف المجتمع، مستخدمة في ذلك أشكال الدعم المختلفة باعتباره أحد أدوات السياسة الإنفاقية .

ولذلك يوجد العديد من أشكال الدعم التي تقدمها الحكومة لطبقة محدودي الدخل في محاولة منها لتحسين الوضع النسبي لدخولهم، ومن ثمة بلوغ هدف العدالة في توزيع الدخول. (مهودر، 2012،)

وفي هذا الشأن أخذ تعريف منظمة التجارة العالمية **(OMC)** نهجًا واسعًا فيما يتعلق بأشكال الدعم الممكنة، بما في ذلك المدفوعات المباشرة والإمتيازات الضريبية، شراء وتوفير السلع والخدمات، أما منظمة الأغذية والزراعة **(FAO)** فتعتبر أن الدعم هو "البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على إدارة المخاطر.

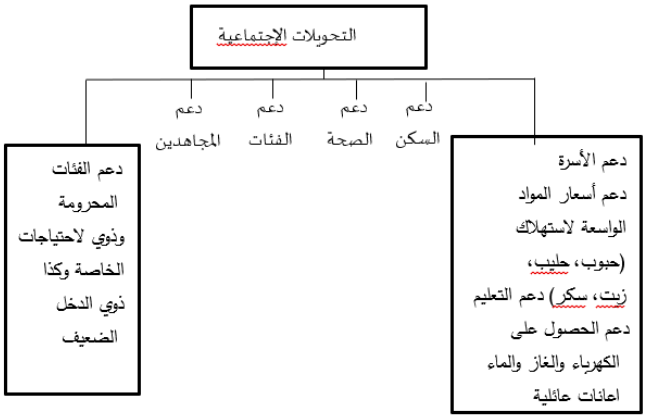
كما تعتبر الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي أن الدعم يمثل "كافة أشكال المساهمات المالية الحكومية التي تقدم سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط. "(الزهراء، 2018،).

2. تحليل تطور حجم التحويلات الإجتماعية في الجزائر لقطاعات السكن، الصحة والأسر خلال الفترة 2010-2024.

تعمل الكثير من الدول على تخصيص جزء من ميزانياتها إلى دعم بعض القطاعات الحيوية ذات الصلة المباشرة بحياة الفرد، ومن ثمة تحقيق أحد أهداف السياسة الإقتصادية في شقها الإجتماعي والمتعلق بالعدالة الإجتماعية، وعمليا يتم ذلك عن طريق ما يسمى بالتحويلات الإجتماعية، ففي الجزائر فإن المشرع قد حدد إطارها القانوني بموجب المادة 24 من القانون 84-17 (قانون المتعلق بقوانين

المالية)، أما فيما يخص موقعها من الميزانية فهي تحت عنوان "التدخلات العمومية" في نفقات التسيير، والشكل الموالي يوضح هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر .

رقم01: هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر



المصدر: قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، عدد12، ص138.

وفيما يلي سنتطرق إلى هذه التحويلات في ثلاث قطاعات أسياسية وهي قطاعات السكن، الأسر، والصحة.

1.2. تحليل تطور حجم التحويلات الإجتماعية الموجهة لدعم قطاع السكن للفترة 2010-2023.

قصد الوقوف على تطور حجم التحويلات الإجتماعية المخصصة لقطاع السكن، نورد الجدول التالي:

جدول رقم (01): حجم التحويلات الإجتماعية الموجهة لدعم السكن للفترة 2010-2023.

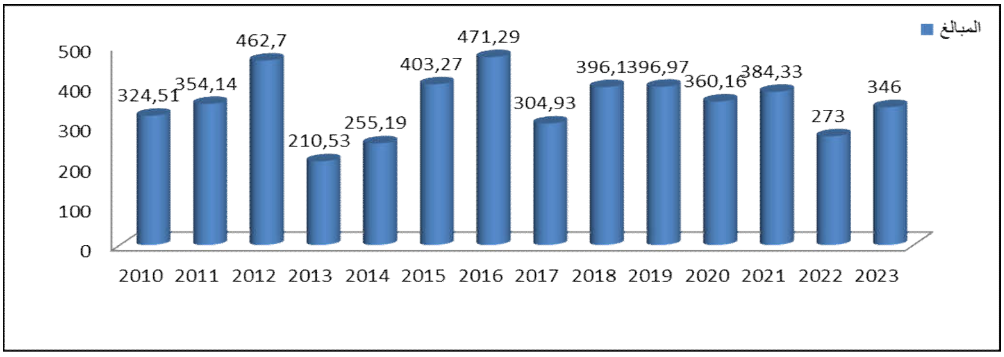
الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ الممنوحة	324,51	354,14	462,70	210,53	255,19	403,27	471,29
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023

المبالغ الممنوحة	304,93	396,10	396,97	360,16	384,33	273,00	346,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنوات 2010 الى 2020 وتقديرات 2021-2022، (وزارة المالية).

شكل رقم (02): تطور حجم الدعم الإجتماعي الموجه لدعم السكن خلال الفترة 2010-2023



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادًا على معطيات الجدول رقم.(01)

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (01) أعلاه، أن المخصصات المالية الموجهة لدعم قطاع السكن في تزايد مستمر بإستثناء سنة 2013، فقد انتقل حجم هذه التحويلات من مبلغ 324.51 مليار دينار سنة 2010، الى 462.70 مليار دينار سنة 2012، وهذا نتيجة الأهمية المعطاة لهذا القطاع من طرف السلطات العمومية نظرا لإستفحال أزمة السكن، أما في سنة 2013، فقد انخفض حجم هذه التحويلات الى 210.53 مليار دينار كأدنى حد خلال هذه الفترة، وذلك يعزى الى تراجع مداخيل الدولة من قطاع المحروقات نتيجة التذبذب الذي عرفه السوق العالمي، ثم ارتفع هذا المبلغ ليصل الى أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة مسجلا بذلك مقدار 471.29 مليار دينار سنة 2016، وذلك يعكس الإعانات المخصصة لمختلف صيغ السكن الموجهة للمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، لينخفض فيما بعد قليلا خاصة سنة 2017، وعلى العموم الإنخفاض المسجل من سنة 2016 الى سنة 2021، (384.33مليار دينار) يرجع الى إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وما ترتب عنه من أثار سلبية على الميزانية العامة للدولة .

2.2. تطور حجم الدعم الإجتماعي للتحويلات الاجتماعية الموجه للقطاع الصحي خلال الفترة 2010-2022.

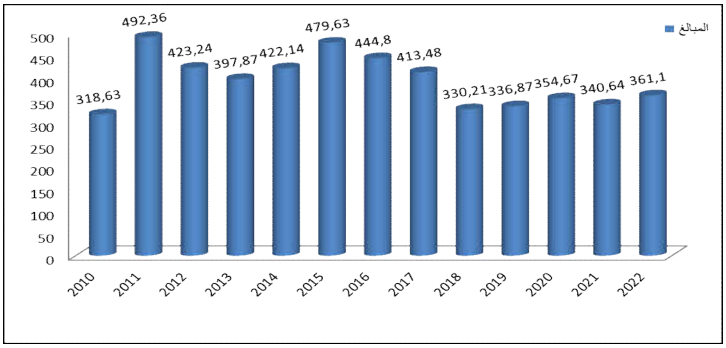
حتى نتمكن من أخذ فكرة عن حجم الدعم المخصص لهذا القطاع، نورد الجدول الموالي الذي يتضمن عرض المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة والموجه لدعم قطاع الصحة خلال الفترة 2010-2021.

جدول رقم(02): تطور حجم التحويلات الاجتماعية الموجه للقطاع الصحة خلال الفترة 2010-2022 الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ الممنوحة	318.6	492.36	423.24	397.87	422.14	479.63	444.80
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
المبالغ الممنوحة	413.48	330.21	336.87	354.67	340.64	361.10	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنوات 2010الى 2020 وتقديرات سنوات 2021-2022.

الشكل رقم 03: تطور حجم التحويلات الإجتماعية الموجهة لقطاع الصحة خلال الفترة 2010-2022.



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادًا على معطيات الجدول رقم.(02)

يظهر من خلال الجدول رقم (04) أعلاه، أن هناك إرتفاع لحجم هذه التحويلات من سنة 2010، (318.63 مليار دينار)الى مبلغ 492.36 مليار دينار سنة 2011، غير أن مستوى هذا الدعم إنخفض قليلا فيما بعد خاصة من سنة 2013 (397.87 مليار دينار) ليعاود الإرتفاع الى مستوى 479.63 مليار دينار سنة 2015، ثم شهد نوعا من الإنخفاض الى غاية سنة 2021 (340.64 مليار دينار)، ليرتفع قليلا سنة 2022، مسجلا مبلغ 361.10 مليار دينار، الملاحظ على قطاع الصحة في الجزائر أنه يعاني من نقص في نجاعة التسيير (هدر للمال العام)، وبالمقابل عدم فعالية النظام الصحي المعتمد، والإنخفاض المسجل في الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة يوحي بأن هناك صعوبة حقيقية لدى السلطات العمومية في تطبيق سياسة التغطية الصحية لكل أفراد المجتمع بإختلاف مستوياتهم المعيشية ومواقع إقامتهم جغرافيا نظرا لشساعة البلد من جهة وشح الموارد المالية من جهة أخرى، وفي كل الاحوال الأمر يتطلب إعادة النظر في تسيير هذا القطاع.

3.2. تطور حجم الدعم الإجمالي للتحويلات الإجتماعية الموجهة لدعم الأسر للفترة 2010-2023.

من أجل معرفة التطورات الحاصلة في حجم الدعم للأسرة سيتم عرض وتحليل المخصصات المالية الموجة للأسرة في ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2023، وذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (03): حجم التحويلات الإجتماعية الموجهة لدعم الأسر خلال الفترة 2010-2023

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ الممنوحة	320.21	499.36	428.11	405.58	422.14	480.22	455,80
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبالغ الممنوحة	432.48	427.59	453.04	453.35	468.98	597.70	582.00

المصدر: تجميع الباحثين اعتمادا على التقارير المرافقة لعرض قوانين المالية لسنوات 2010 الى 2023.

Rapport de presentation du projet de loi de finances pour 2021.

يظهر من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، أن هناك ارتفاع لحجم هذه التحويلات الموجهة لقطاع الأسر، حيث بلغ سنة 2010، (320.21 مليار دينار) ليرتفع الى مبلغ 499.36 مليار دينار سنة 2011، غير أن مستوى هذا الدعم انخفض قليلا فيما بعد خاصة من سنة 2013 (405.58مليار دينار) ليعاود الارتفاع الى مستوى 480.22 مليار دينار سنة 2015، ثم شهد نوعا من الانخفاض الى غاية سنة 2018(427.59 مليار دينار)،ليسجل مستوى مهم سنة 2023، حيث وصل الى582.00 مليار دينار .

3. أهمية حجم التحويلات الاجتماعية بالنسبة للإنفاق العام وحجم الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010-2024 .

تعمل السلطات العمومية في الجزائر على تعزيز مكانة التحويلات الإجتماعية تماشيا وطبيعة الدولة الجزائرية التي تعتبر البعد الاجتماعي كمبدأ أساسي في برامجها الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ماسنحاول الوقوف عليه من خلال الإحصائيات المتضمنة في المطالب الموالية.

1.3. نسبة الدعم الإجتماعي الإجمالي من حجم نفقات التسيير

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى دراسة نسبة الدعم الاجتماعي الإجمالي من حجم نفقات التسيير المخصصة بميزانية الدولة، ولذلك نورد الجدول التالي:

الجدول (04): نسبة (%) الدعم الإجمالي من حجم النفقات العامة2010-2024.الوحدة: مليار دج

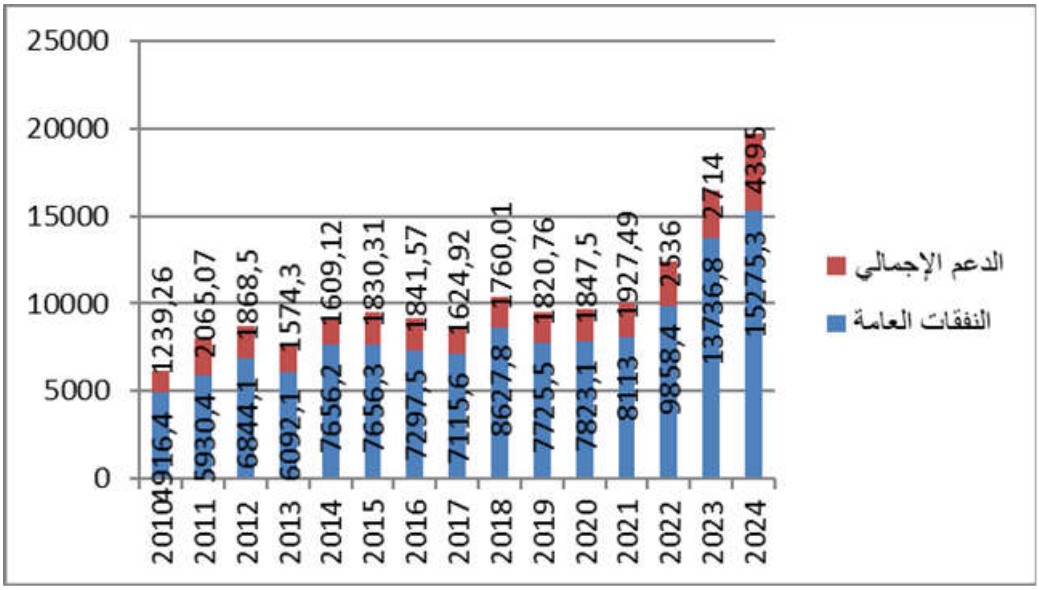
السنوات	النفقات العامة	الدعم الإجمالي	نسبة الدعم من النفقات العامة(%)
2010	4916.4	1239.26	25.20
2011	5930.4	2065.07	34.82
2012	6844.1	1868.50	27.30
2013	6092.1	1574.30	25.84
2014	7656.2	1609.12	21.01
2015	7656.3	1830.31	23.90

2016	7297.5	1841.57	25.23
2017	7115.6	1624.92	22.83
2018	8627.8	1760.01	20.39
2019	7725.5	1820.76	23.56
2020	7823.1	1847.50	23.61
2021	8113.0	1927.49	23.75
2022	9858.4	2536.00	25.72
2023	13736.8	2714.00	19.75
2024	15275.3	4395.00	28.77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مذكرات عرض قوانين المالية لسنوات 2010 إلى غاية 2024.

الشكل (04): نسبة الدعم الإجمالي من حجم النفقات العامة 2010-2024.

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادًا على معطيات الجدول رقم.(04)

من خلال معطيات الجدول رقم (04) أعلاه، نلاحظ أن متوسط نسبة الدعم الإجتماعي الإجمالي من حجم نفقات التسيير يصل الى 24% للفترة الممتدة من 2010 إلى 2021- مع الإشارة إلى إن سنة 2011 قد سجلت نسبة 34% كأعلى حد - وهي نسبة معتبرة خاصة إذا عرفنا أن العجز الموازني لايزال يشكل هاجسا حقيقيا بالنسبة للسلطات العمومية نظرا للتذبذب المستمر في أسعار البترول، كما يلاحظ

أن هذه النسبة أصبحت شبه مستقرة خلال السنوات الثلاثة (2019 ، 2020، 2021)، وهذا مايفسر الصعوبات التي تلاقيها الدولة سواء في الضغط على النفقات العامة ومن ثمة التقليص من حجم الدعم الإجتماعي أو الزيادة من حجم هذه الإعانات وبالتالي الزيادة في مستوى الإنفاق والذي يقابله شح في الإيرادات مما يعني إرتفاع العجز الموازني. أما سنة 2024، فإن نسبة الدعم فقد بلغت 28.77 % وهو مايؤكد تمسك السلطات العمومية بالطابع الإجتماعي في تسييرها للشأن العام.

2.3. نسبة الدعم الإجتماعي الإجمالي من الناتج المحلي الخام

الناتج المحلي الخام يعتبر مؤشرا إقتصاديا هاما يمكن إستخدامه للتحليل الإقتصادي ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الإقتصاد الحالي، ففي هذا السياق، ولمعرفة النسبة التي يمثلها الدعم الإجتماعي من مجمل الناتج المحلي الخام بإعتباره أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية والتي تمثل هدفا – إضافة الى أهداف أخرى- للسياسة الإقتصادية، وللتدليل على هذا نورد المعطيات التالية والمتضمنة في الجدول الموالي :

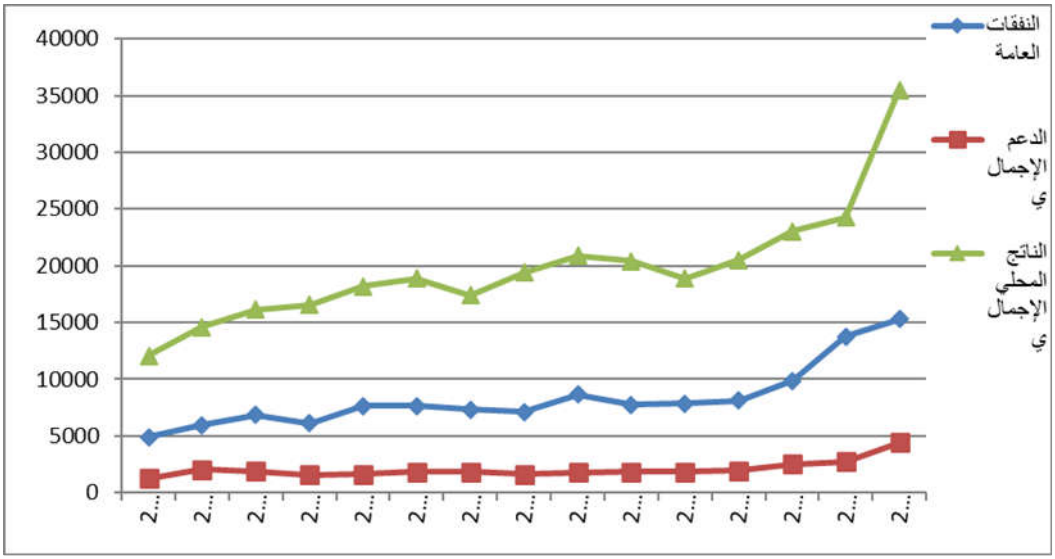
جدول رقم (05): نسبة الدعم الإجتماعي من النتائج المحلي الخام خلال الفترة 2010-2024. الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الدعم الإجمالي	نسبة الدعم من الناتج المحلي%
2010	12082.7	1239.26	10.25
2011	14630.7	2065.07	14.11
2012	16115.4	1868.5	11.59
2013	16569.3	1496.91	09.03
2014	18191.4	1609.12	08.84
2015	18896.1	1830.31	10.57
2016	17406.8	1841.57	10.57
2017	19397.7	1624.92	08.37

08.42	1760.01	20892.0	2018
08.91	1820.76	20428.3	2019
09.53	1797.57	18856.0	2020
09.39	1927.49	20525.2	2021
11.00	2536.00	23034.4	2022
11.17	2714.00	24284.3	2023
12.36	4395.00	35530.6	2024

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مذكرات عرض قوانين المالية لسنوات 2010إلى غاية 2024.

الشكل رقم 05: التمثيل البياني للنفقات العامة، الدعم الاجتماعي، الناتج المحلي للفترة 2010-2024.



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادًا على معطيات الجدول رقم.(05)

من خلال معطيات الجدول رقم (05) أعلاه، نلاحظ أن نسبة التحويلات الإجتماعية الإجمالية من الناتج المحلي الخام تتراوح في المتوسط بين 08.37% سنة 2017، و14.11 % سنة 2011، كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة. وفي كل الأحوال فإن مايعادل تقريبا الـ 10% من الناتج المحلي تخصص للتحويلات الإجتماعية سنويا،

كما يلاحظ أنه خلال سنتي 2019، 2020 أن هناك تراجعا في حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات وباء كورونا "كوفيد 19" على الإقتصاد الوطني، ولكن رغم هذا حافظت التحويلات الإجتماعية على حصتها عند مستوى مستقر تقريبا وهذا طبعا يعتبر تكريس للطابع الإجتماعي للدولة الجزائرية وتجسيدا لمسؤوليتها في هذا المجال رغم الإنتقاد الموجه لهذه الأخيرة لإعتمادها على نظام للدعم الإجتماعي يستفيد منه الجميع دون تمييز وهذا مايجعله غير فعال بحيث يجب إعادة النظر فيه بشكل كلي.

4. متطلبات فعالية نظام التحويلات الإجتماعية في الجزائر

إن العمل من قبل السلطات العمومية الجزائرية على إرساء وحماية نظام التحويلات الاجتماعية يتطلب تجاوز عدة عقبات تعتبر من متطلبات نجاح هذا النظام، يمكن تلخيصها كما يلي : (لخضاري، أثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف، دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر (2008-2017)،، جوان 2018)

1.4. المتطلبات السياسية: لهذا المتطلب جذور دستورية حيث أن المادة 72 من دستور 2016 المعدل والمتمم تنص على"... تعمل الدولة على تسهيل إستفادة الفئات الضعيفة ذات الإحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وإدماجهم في الحياة الإجتماعية.(...

وفي غياب مساهمة فعالة للخواص في هذا المجال، تبقى الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التحويلات الاجتماعية من حيث التحويل ومن حيث التوزيع.

2.4. المتطلبات الإجتماعية: وهنا يجب إرساء ثقافة إجتماعية تمكن من إعتماد آليات من شأنها الحفاظ على تماسك النسيج الإجتماعي والتقليل من الفوارق الإجتماعية، وذلك بتعزيز ودعم تمويل برامج السياسة الإجتماعية القطاعية والمحلية، ومنه تحريك التنمية الشاملة.

3.4. المتطلبات الإقتصادية: والتحدي في هذا المجال هو الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكبرى للبلد، والتحكم في كتلة الأجور، وفي مجمل التكاليف التي تقع

على عاتق الدولة، وترشيد الإنفاق الحكومي وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية ومالية تتضح من خلالها كيفية صرف الإعتمادات المالية المخصصة للسياسة الإجتماعية، (زينب، 2016) وإعطاء الأولوية في التحويلات الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا في المجتمع .

5.الخاتمة:

من خلال إستعراضنا لموضوع البعد الإجتماعي للسياسة الإقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة يمكن تقديم النتائج التالية:

- تعتبر السياسة الإجتماعية في الجزائر كأحد مرتكزات نظام الدولة الجزائرية الحديثة؛
- تخصص الجزائر سنويا جزءا مهما من ميزانياتها لدعم مختلف الفئات الهشة وأصحاب الدخل الضعيف في مختلف مجالات الحياة؛
- بالرغم من أهمية الدعم الحكومي لمختلف فئات المجتمع، إلا أنه يبقى دون فعالية وهذا بسبب عدم إعتماده على دراسات ميدانية ذات جودة تمكن الحكومة من توجيه هذا الدعم لمستحقيه.

الإقتراحات: تبعا لما سبق عرضه يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- على السلطات العمومية فتح ورشة عمل تضم مختلف القطاعات قصد إعداد خطة زمنية وآليات ميدانية بهدف إعادة النظر في كيفية توجه الدعم الحكومي، على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن، وبتدرج مدروس يبدأ بتحديد الفئة المستهدفة وإختيار الآليات المناسبة.
- ضرورة الإسراع في رقمنة كل القطاعات وخاصة قطاع الضمان الإجتماعي، ومصالح الشؤون الإجتماعية على مستوى البلديات.

• الإستعانة بكل فعليات المجتمع (جمعيات محلية، أحزاب، تنظيمات مهنية، أئمة المساجد...الخ) ودفعها للإنخراط في مسعى التحديد الدقيق للفئة المعنية بهذا الدعم.

راجع الـــم

بيان اول نوفمبر. (1954).

رضا العدل. (مكتبة عين شمس). *التحليل الاقتصادي الكلي*. .مصر، 2006.

سامر زلاسي وحليمة لخضاري. (جوان 2018). أثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف، دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر (2008-2017)، ، *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، ، ص134.

سامر زلاسي وحليمة لخضاري. (جوان , 2018). أثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف، دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر (2008-2017). *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، ص134.

سامي عفيفي حاتم. (2004). *اقتصاديات النقود والبنوك*. جامعة حلوان، مصر: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

سلامي تومي. (2002). *ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر.

عليوة زينب. (2016). توظيف السيد، تقييم الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال 2014-1990. *،مجلة البحوث الاقتصادية العربية*.

قانون المتعلق بقوانين المالية. (بلا تاريخ). *القانون 84-17*.

مهودر هيفاء نجيب. (، 2012،). الدعم في الفكر الاقتصادي. (مهودر هيفاء نجيب، المحرر) *مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات العربي*، ص252.

ميمشي وسلمى وعبدو فاطمة الزهراء. (2018،). أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي، لقطاع السكن في الجزائر للفترة 1986-2017. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، ص04.

هيفاء نجيب مهودر. (2012،). الدعم في الفكر الاقتصادي. ، *مجلة الاقتصاد الخليجي ، مركز دراسات العربي، جامعة البصرة*، ص252.

وليد عبد الحميد عايب. (، 2010). *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي*. لبنان: مكتبة حسن العصرية،.

وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق العمومي*. لبنان: مكتبة حسن العصرية.